

الأسرة الموريتانية في مواجهة الاغتصاب: تحليل سوسيولوجي لمواقف الأسر تجاه الضحايا

The Mauritanian family Confronting Rape: A Sociological Analysis of Familial Attitudes Toward Victims

المصطفى أسقيير مسعود^{1*}، بن ققة سعاد²

¹ جامعة محمد خيضر - بسكرة، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة (الجزائر)،

elmoustapha.sghairmessoud@univ-biskra.dz

² جامعة محمد خيضر - بسكرة، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة (الجزائر)،

souad.benguega@univ-biskra.dz

النشر: 2025/12/31

القبول: 2025/12/12

الاستلام: 2025/08/23

ملخص:

تناول هذه الدراسة تحليل المواقف الاجتماعية للأسرة الموريتانية تجاه ضحايا الاغتصاب التي تبنى في سياق محافظ يعطي أهمية بالغة لقيم الشرف وسمعة العائلة. تنطلق الدراسة من إشكالية محورية مفادها: كيف تتشكل مواقف الأسرة الموريتانية تجاه ضحايا الاغتصاب؟ وما هي العوامل الاجتماعية التي تؤثر عليها؟ اعتمدت الدراسة منهجا وصفيا تحليليا، مرتكزا على المقابلة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، وخلصت الدراسة في النهاية إلى أن مواقف الأسر تتأرجح بين دعم الضحية من جهة أو تحميلها المسؤولية من جهة أخرى. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الأسرة الموريتانية تميل تاريخيا إلى التستر والصمت خشية الوصم الاجتماعي ثم إضعاف المكانة الرمزية للأسرة. في حين بدأت بعض الأسر مؤخرا تتجه نحو دعم الضحايا واللجوء للقضاء، بفضل التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع في الفترات الأخيرة، وبفضل جهود منظمات المجتمع المدني. كلمات مفتاحية: الأسرة الموريتانية؛ الشرف؛ الاغتصاب؛ العنف الجنسي؛ الوصم الاجتماعي.

Abstract:

This study examines the social attitudes of Mauritanian families toward rape victims within a conservative context that places strong emphasis on values of honor and family reputation. The research is guided by a central question: How are family attitudes toward rape victims shaped, and what social factors influence them?

A descriptive-analytical approach was adopted, with in-depth interviews serving as the primary tool for collecting field data. The findings reveal that family responses oscillate between offering support to the victim and, conversely, holding her accountable for the incident. Historically, Mauritanian families have tended to resort to silence and concealment, primarily to avoid social stigma and the erosion of symbolic family status. However, the study highlights a recent shift, whereby some families have begun to support victims and seek legal recourse. This change is attributed to broader social transformations in Mauritania and the growing role of civil society organizations.

Keywords: Mauritanian family; Honor; rape; sexual violence; social stigma

1. مقدمة

يعتبر العنف الجنسي وفي طليعته الاغتصاب من أخطر أشكال الانتهاكات الجسدية والنفسية التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد نظرا لما تركه من آثار تتعدى الضحايا أنفسهم لتشمل الأسرة والمجتمع ككل.

إن طبيعة المجتمع الموريتاني المحافظ نسبيا تجعل دراسة ظاهرة من هذا النوع تكتسي أهمية خاصة، حيث يضيف هذا المجتمع على شرف الأسرة والجماعة أهمية قصوى وتجعل من موضوع الاعتداءات الجنسية موضوعا بالغ الحساسية وتضعه ضمن دائرة ما يعرف سوسيولوجيا بـ"الطابوهات الاجتماعية".

معلوم أن جريمة الاغتصاب لا تنتهي عند حدود الجاني والضحية بل تمتد آثارها وتبعاتها لتصيب الأسرة بكامل أفرادها، ولذا تجد الأسرة نفسها مطالبة بإعادة التوازن لسمعتها وتحسين صورتها أمام المجتمع في سياق تسوده أعراف الشرف والسمعة. ويظهر هنا الدور المحوري للأسرة سواء في تقديم الدعم والحماية للضحية أو في التستر والتعتيم ومحاولة استيعاب الجريمة ضمن منطق الصمت الجماعي خوفا من الوصم الاجتماعي، الذي سيتعدى حدود الضحية ليشمل محيطها الأسري.

من هنا تولدت لدينا قناعة بضرورة دراسة ردود أفعال الأسرة الموريتانية إزاء الاغتصاب، كمحاولة منا لفهم وتفسير أنواع ردود الأفعال التي كانت ولعهد قريب تتجلى في صمت جماعي نتيجة لاعتبارات سوسيوثقافية تفرض ذلك، إلا أن

ردود أفعال الأسرة في السنوات الأخيرة أصبحت تتجلى في دعم ومساندة الضحية ثم اللجوء إلى القضاء من أجل الحصول على حقوق الضحية.

2. أهمية الدراسة

تكتسي دراسة هذا الموضوع أهميتها من كونها تتناول موضوعا بالغ الحساسية في مجتمع محافظ نسبيا كالمجتمع الموريتاني، حيث تتوزع مواقف الأسر من ضحايا الاغتصاب بين لوم الضحية والتستر عليها أحيانا، وأحيانا بدرجة أقل يتم دعمها ومؤازرتها، ولعل مرد ذلك تأثير قيم الشرف وسمعة العائلة. لذا فإن هذه الدراسة تساعد في سد فجوة معرفية حول الأبعاد الاجتماعية لهذه المواقف، وبالتالي فهي تساهم في توجيه برامج التوعية والسياسات الاجتماعية من أجل تعزيز حماية الضحايا، كما تبرز الدور المزدوج للأسرة باعتبارها حامية من جهة، ومصدرا لإعادة إنتاج العنف الرمزي من خلال تحميل الضحية مسؤولية الحادثة.

3. هدف الدراسة

نسعى في هذه الورقة إلى فهم المواقف الاجتماعية للأسرة الموريتانية من الضحايا من منظور سوسيولوجي وذلك من خلال تحليل تفاعلاتها مع الضحية وآليات تكيفها مع تداعيات الجريمة كما نهدف إلى فهم العوامل البنيوية والثقافية التي تحدد استجابات الأسر بما في ذلك موقعها في البناء الاجتماعي ومدى حضور الخطاب الديني أو الأعراف والتقاليد في تشكيل هذه المواقف.

4. إشكالية الدراسة

وللاحاطة بمختلف جوانب الموضوع سنقدم عرضاً حول تطور وخصائص الأسرة الموريتانية ثم نعرض المداخل النظرية التي يمكن الركون إليها لتفسير السلوك الاجتماعي للأسرة الموريتانية قبل أن نعرض نتائج الدراسة الميدانية وصولاً إلى اقتراح توصيات عملية.

5. الإطار المفاهيمي والنظري

تتطلب دراسة مواقف الأسرة الموريتانية من الضحايا الاغتصاب الوقوف أولاً وقبل كل شيء عند المفاهيم الأساسية المشكلة للعنوان، ثم خصائص الأسرة الموريتانية، وكذا استحضار مقاربات نظرية قادرة على تفكيك نمط السلوك الاجتماعي وتفسير ردود الفعل الجماعية تجاه هذه الظاهرة وما ينجر عنها من وصم وتميز اجتماعي، وهنا نستحضر الأطر النظرية التالية:

5.1. مفاهيم أساسية

5.1.1. الأسرة

تعددت آراء المفكرين حول تعريف الأسرة وتنوعت، ولعل ذلك الاختلاف يرجع بالأساس إلى اختلاف الخلفيات الفكرية والثقافية لأولئك المختصين، ومن بين أشهر تعريفاتها ما قدمه جورج ميردوك، حيث اعتبرها وحدة اجتماعية أساسية يتشارك أفرادها المسكن والموارد الاقتصادية، ويرتبط اثنان من أفرادها البالغين في علاقة جنسية مقبولة اجتماعياً، بالإضافة إلى أبناهم. (George, 1949, p. 1)

نلاحظ أن هذا التعريف يقصي أنواعاً حديثة من الأسرة، وهي تلك التي ظهرت مؤخراً في المجتمعات المعاصرة، إذ يختزل هذا التعريف مفهوم الأسرة في شكلها التقليدي المتضمن لزوج وزوجة وأبناء.

إن الحساسية التي تكتنف دراسة موضوع الاغتصاب، وما يقابله من ردود أفعال أسرية واجتماعية تجعل دراسته من الناحية السوسيولوجية من الصعوبة بمكان، وذلك لأن هذه الظاهرة تستهدف شرف الأسرة المرتبط بشرف الضحية، الأمر الذي يضع الأسرة في تحديات معقدة في تعاملها مع الضحية، بين واجب الحماية والدعم والمؤازرة من جهة، وضغوط التستر والتعتيم والخوف من الوصم الاجتماعي من جهة أخرى، كل هذا يفتح المجال لطرح تساؤلات سوسيولوجية حول كيفية بناء الأسرة الموريتانية لمواقفها من ضحايا الاغتصاب، والعوامل السوسيو ثقافية التي تؤثر في تشكل هذه المواقف، وبذلك فإننا ننطلق في الإشكالية المحورية لهذه الدراسة من التساؤل التالي:

كيف تواجه الأسرة الموريتانية ظاهرة الاغتصاب؟ وما هي العوامل السوسيوثقافية التي تشكل مواقف الأسرة تجاه الضحايا؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

(1) ما هو مفهوم الاغتصاب وفقاً لتمثيلات

المجتمع الموريتاني؟ وما هي أسبابه؟

(2) ما هي تجليات مواقف الأسرة من

ضحايا الاغتصاب في المجتمع الموريتاني؟

(3) ما هي العوامل التي تؤثر على مواقف

الأسرة تجاه ضحايا الاغتصاب في المجتمع الموريتاني؟

ما هو إلا أداة للهيمنة الذكورية وفرض السيطرة الاجتماعية. (Brownmiller, 1975, p. 15)

5.1.3. الوصم الاجتماعي

يشير الوصم الاجتماعي إلى الصورة الذهنية السلبية التي تلتصق بالفرد كتعبير عن الاستهجان لهذا الفرد جراء اقترافه لفعل أو سلوك غير سوي يتعارض مع القيم والمبادئ النافذة للمجتمع. (الزبودي، 2021، صفحة 5)

انطلاقاً من هذا التعريف نلاحظ أن الوصم الاجتماعي هو ممارسة اجتماعية تعتمد توصيف الأفراد بأوصاف سلبية بناء على تجربة أو سلوك تبدو محرمة أو غير مقبولة عند المجتمع، مما يؤدي بالضرورة إلى عزل أولئك الأفراد اجتماعياً.

ويتعرض ضحايا الاغتصاب إلى وصم مزدوج، الأول يتعلق بالاعتداء نفسه، ليتبعه وصم آخر حين يتم لوم الضحية وتحميلها المسؤولية، رغم كونها ضحية. وهذا قد يفسر لجوء الأسرة إلى الصمت والتكتم على حوادث الاغتصاب خوفاً من الوصم.

5.2. الإطار النظري

5.2.1. تطور بنية الأسرة الموريتانية

وسماتها الاجتماعية

عرفت الأسرة الموريتانية عبر تاريخها تحولات بنيوية واضحة ارتبطت بالسياقين الاجتماعي والثقافي، ففي المرحلة التي سبقت فترة الاستعمار الفرنسي كان نمط الأسرة الممتدة هو السائد في المجتمع الموريتاني آنذاك، حيث كانت الأسرة تضم عدة أجيال ضمن إطار القرابة الواسعة وتخضع لتنظيم اجتماعي قبلي قائم على العصبية وصلات النسب والدم.

وهي بذلك تؤدي في المجتمعات التقليدية دوراً محورياً في التنشئة الاجتماعية وضبط السلوك، والحفاظ على القيم الاجتماعية.

أما من جهتنا فنرى أن الأسرة هي بنية اجتماعية تتكون غالباً من زوج وزوجة يرتبطان ببعضهما عن طريق زواج معترف به ثقافياً واجتماعياً وإقراره قانونياً، مما قد ينتج عنه أبناء، يقيمون جميعاً تحت سقف واحد، ويتشاركون وظائف وأدواراً اجتماعية محددة تتحدد انطلاقاً من طبيعة المجتمع وقيمه.

5.1.2. الاغتصاب

يعرف الاغتصاب من الناحية القانونية بأنه "كل فعل إيلاج جنسي أيا كانت طبيعته يرتكب على شخص آخر بالعنف أو الاكراه أو المفاجأة" (Tazdaït, 2018, p. 34)

التعريف أن الاغتصاب من الناحية القانونية يشترط الإيلاج الذي يميزه عن أنواع الاعتداءات الجنسية الأخرى كالتحرش مادياً كان أو معنوياً، رغم أنه قد يطال جسد الضحية رجلاً كان أو امرأة أو حتى طفلاً، كما يشير إلى أن الإيلاج قد يحدث بالعضو الذكري أو أداة أخرى تقوم مقامه، يتم بها الاختراق الجنسي الممارس على شخص دون موافقته سواء استخدم الجاني العضو الذكري أو أي أداة أخرى. (Easteal, 2011, p. 2)

أما من الناحية السوسيولوجية فيعرف الاغتصاب بأنه فعل قصري عنيف قائم على استخدام القوة أو السلطة لفرض علاقة جنسية على الضحية دون موافقتها. وهذا ما نجده عند رواد النظرية النسوية الذين يرون أن الاغتصاب

أولاً: النظرية الوظيفية البنوية

يمكن النظر إلى مواقف الأسرة تجاه ضحايا الاغتصاب باعتبارها تعبير عن رغبة في حفظ التوازن الاجتماعي للأسرة، هذه الأخيرة التي تمثل وحدة متماسكة ويجب صيانة صورتها العامة أمام الآخرين، ومن هذا المنطلق قد تسعى الأسرة إلى طمس الجريمة أو التكتّم عليها لحماية تماسكها وضمان استمرارية أدوارها ووظائفها الاجتماعية، هذا المنطلق الوظيفي هو ما قد يدفع الأسرة لتقديم تنازلات قاسية أحياناً بحق الضحية، ما دامت تلك الأسرة ترى أن هذا الفعل يخدم انسجامها الداخلي وبقاء مكانتها الرمزية. (Robert & Talcot, 1956, p. 16)

وفي السياق الموريتاني نجد أن أغلب الأسر ظلت إلى وقت قريب تلجأ إلى التكتّم والتعتيم على حوادث الاغتصاب وترفض التبليغ عنها بهدف المحافظة على سمعتها أمام الآخرين.

ثانياً: نظرية الوصم

تمثل نظرية الوصم الاجتماعي أحد أهم المداخل النظرية الأساسية لفهم تصورات المجتمع للضحايا، حيث يفترض هذا الاتجاه مجازاً أن الضحية قد تتعرض بعد الاعتداء إلى ما يسمى "بالهوية المشوهة" وذلك حين تصبح موسومة بعار جماعي يلحقها أبداً بسبب ما تعرضت له. ضف إلى ذلك أن الاغتصاب لا يفسر كاعتداء على الضحية وإهانة لكرامتها فحسب، بل يعاد تأويله كحدث يهدد بشكل مباشر سمعة الأسرة ومكانتها الاجتماعية. (Goffman, 1963, p. 3)

في السياق الموريتاني، يمكن للأسرة أن تتبنى بدورها هذا الوصم فتسعى للتستر على الحادثة

هذا النمط أدى إلى اعتبار الأسرة الموريتانية عبارة عن وحدة إنتاجية بالأساس حيث تضطلع بدور أساسي في إدارة شؤون الرعي والزراعة فضلاً عن الوظائف التنظيمية المتعلقة بالشؤون الداخلية للأسرة.

وقد تعرضت الأسرة الموريتانية إبان فترة الاستعمار لجملة من التغييرات والمؤثرات الجديدة كان من بينها التعليم النظامي الذي سعت الإدارة الاستعمارية إلى فرضه على المجتمع الموريتاني البدوي غير المستقر، كما ساهم نمو المدن أيضاً في ذلك التغيير، كل هذا ساهم في إحداث تراجع تدريجي في وظائف الأسرة بنمطها الممتد لصالح نمط الأسرة النواة مع بقاء منظومة التضامن القرابي حاضرة بفعل ضعف مؤسسات الدولة في تلك الفترة.

وبعد الاستقلال استمر التحول البنيوي في نمط الأسرة الموريتانية حيث تعزز حضور نمط الأسرة النواة خاصة في المناطق الحضرية وذلك بتأثير مباشر لانتشار التعليم النظامي وحركة التحضر، وتزايد فرص العمل التي أتاحت للمرأة. من هنا يمكن القول إن الأسرة الموريتانية ما تزال تحتفظ بسمات تقليدية قوية على الرغم من التحولات السوسيو اقتصادية التي عرفتها فمن حيث البنية التنظيمية يغلب على الأسرة الطابع الأبوي إذ يختص الرجل بمسؤولية أخذ القرارات الأسرية كما أنه هو المعيل الأول والرئيس للأسرة، رغم أنه في السنوات الأخيرة بدأت المرأة تكتسب أدواراً أوسع من حيث المساهمة في تسيير شؤون الأسرة لاسيما في الوسط الحضري.

5.2.2. المقاربات النظرية المفسرة

يعرف الصمت بأنه إجماع الضحية ومحيطها الأسري عن البوح أو التبليغ عن حالات الاعتداء الجنسي ومنها الاغتصاب، وبالتالي يتم التخلي عن البحث عن إنصاف قانوني، ويكون هذا الاحجام نتيجة لاعتبارات اجتماعية أو ثقافية ناتجة عن شبكة من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية الضاغطة. (World Health Organization, 2021, p. 9)

هذا الصمت لا يميز الأسرة الموريتانية وحدها، بل هو سمة ملازمة للمجتمعات المحافظة ذات النظام الأبوي، التي تعطي قيمة أخلاقية واجتماعية كبيرة لمفهوم الشرف، (Suad, 1999, p. 112) هذا الشرف الذي قد يتلخظ بفعل السلوك الجنسي للمرأة حتى في حال وقوعها ضحية للاغتصاب. ولذا تلجأ الأسرة للتكتم والتعتيم على الحادثة مخافة الفضيحة، التي من شأنها أن تؤدي إلى وصم الأسرة وإضعاف فرص زواج بناتها مستقبلاً.

ولذا نجد أن الأسرة في المجتمع الموريتاني من خلال أدوارها التقليدية التي تتعلق أساساً بالحفاظ على شرف الأسرة كانت ولا تزال تساهم – عن قصد أو بغير قصد في إعادة إنتاج الصمت حول حوادث السلوكيات ذات الطابع الجنسي ومنها الاغتصاب، ولذلك تلجأ إلى حلول ترقيعية تتمثل في التسويات العائلية، خاصة إذا كانت الحادثة داخلية، أي بين أفراد العائلة الواحدة. لكن وبفضل التحول الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الموريتاني في العقود الأخيرة، وبفضل جهود منظمات المجتمع المدني بدأت ثقافة الصمت هذه تتزاح تدريجياً، حيث أصبحت

أو حتى لوم الضحية تجنباً لانتقال الوصم إلى جميع أفراد الأسرة وهنا يظهر دور ثقافة الشرف والسمعة كأساس لإعادة إنتاج هذا الموقف السلبي من الضحية، فتعمل الأسرة على إعادة إنتاج صمت الضحية وتقيد قدرتها على المطالبة بحقوقها خشية أن تتوسع دائرة الفضيحة الاجتماعية.

ثالثاً: النظرية النسوية

تركز الأطروحات النسوية على أن الاغتصاب ليس مجرد جريمة فردية يقوم بها معتد على ضحية، بل تعتبر انعكاس لاختلال في علاقات القوة والسيطرة بين الجنسين، وهو أيضاً تكريس للهيمنة الذكورية. من هذا المنظور فإن الأسرة قد تنظر إلى الضحية باعتبارها هي التي هددت التوازن القيمي والسلطة الأبوية داخل البنية الأسرية لذلك تتفاعل الأسرة في كثير من الحالات بمحاولة ضبط سلوك الأنثى أو تزويجها قسراً من المعتدي لإعادة السيطرة الذكورية ورد الاعتبار لسلطة الأسرة أمام المجتمع. (Pierre, 1998, p. 11)

من هنا يمكن النظر إلى مواقف الأسر الموريتانية من ضحايا الاغتصاب، بوصفها مواقف مركبة تحكمها بنية قيم المحافظة ورمزية الشرف، فضلاً عن سعى الأسرة للمحافظة على صورتها واستمرار رمزيته، وبالتالي فإن أي محاولة لفهم هذه المواقف من الناحية السوسيولوجية لا تنفصل عن فهم البنية الاجتماعية والثقافية لهذه الأسر.

5.2.3 دور الأسرة في إعادة إنتاج

الصمت

الضحية وأسرته تلجأ إلى القضاء للتبليغ عن حوادث الاعتداءات الجنسية، والاعتصاب في مقدمتها.

6. إجراءات الدراسة الميدانية

سننطلق في هذا الجزء إلى مجتمع الدراسة، ومنهج الدراسة، وكذلك أدوات جمع البيانات التي تم الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى البيانات المطلوبة.

6.1. مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة هنا الأسر الموريتانية سواء وجد بها ضحايا اغتصاب أم لا، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني المهتمة بضحايا الاغتصاب من أجل إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. وكذا المختصين كونهم أحد الفاعلين القريبين من الظاهرة، والقادرين على إعطائنا فهما أعمق حول الموضوع. ولهذا فقد اعتمدنا عينة قصدية كإطار لاختيار المشاركين في الدراسة، نظرا لما تتيحه من تعمق في الموضوع المدروس، ونظرا للطبيعة الحساسة للموضوع بهدف فهم التمثلات الاجتماعية والثقافية التي تشكل نظرة الأسرة الموريتانية إلى الظاهرة وضحاياها، وقد روعي في اختيار العينة تنوع خصائص أفرادها، بهدف تقديم صورة أكثر شمولاً لمواقف الأسر الموريتانية تجاه ضحايا الاغتصاب. وكانت مكونة من (34 فرد) من ثمان ولايات، هذا بالإضافة إلى محام وناشطة حقوقية.

6.2. منهج الدراسة

هذا البحث يدخل ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف الوصول إلى معلومات حول الموضوع المدروس وتحليلها بصفة موضوعية وعلمية تسمح بتوضيح العلاقة بين المتغيرات، علما بأن المنهج الوصفي هو "أسلوب

من أساليب التحليل المرتكز على جمع معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة" (عبيدات وآخرون، 1999، صفحة 46) وتأسيسا على ذلك اعتمدنا هذا المنهج الرامي إلى جمع معطيات كمية ونوعية عن الظاهرة كما تحدث في وضعها الطبيعي... من أجل توضيح العوامل المسببة لها، وما ينتج عنها من نتائج. (المشهداني، 2019، صفحة 128)

6.3. أدوات جمع البيانات

بما أن اختيار المنهج وأداة جمع البيانات أمر تفرضه طبيعة الموضوع المدروس، وجدنا أنفسنا ملزمين باعتماد أداة المقابلة، التي تعني في مدلولها العام "محادثة مضبوطة بضوابط يقوم بها شخص مع آخر أو أشخاصا آخرين بغية استثارة معلوماتهم حول موضوع ما من أجل استغلالها في بحث علمي أو للاستعانة بها في التشخيص والتحليل واقتراح الحلول. (حلّس، 2006، صفحة 124)

ولذا فقد ارتئينا أن هذه الأداة هي التي ستساهم أكثر من غيرها في تجميع البيانات المقصودة، وذلك حين نستثير معلومات أفراد مجتمع الدراسة من أجل رصد ردود أفعال الأسرة الموريتانية حول الاغتصاب، والوقوف على الجثثيات التي تجعلها تتفاعل معها على نحو ما سلبا أو إيجابا.

6.4. الحدود الزمنية للدراسة

أنجز الجزء الميداني لهذه الدراسة خلال الفترة الممتدة بين إبريل ويوليو 2025. خلال هذه المدة أتيح لنا توزيع الاستمارات ثم استرجاعها

للدراصة ركز على استقصاء تمثلات فئة الشباب حول الظاهرة قد ساهم في إضعاف التمثيل النسبي للفئة العمرية 41 سنة فما فوق.

الجدول 2: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية	الجنس
29,41%	أنثى
70,59%	ذكر
100,00%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراصة الميدانية

أما فيما يتعلق بمتغير الجنس، فقد أظهرت النتائج تفوقا عدديا واضحا للذكور حيث بلغت نسبتهم 70,59%، مقابل 29,41% للإناث. ورغم أن البيانات الإحصائية تشير إلى تفوق نسبي لعدد الإناث في المجتمع الموريتاني، فإن التفاوت الظاهر في الجدول أعلاه يعكس اختيارا مقصودا يرتبط برغبتنا في استكشاف تمثلات الذكور إزاء ظاهرة الاغتصاب، باعتبارهم يتقمصون - ضمن البناء الرمزي للمجتمع - دور "حراس الشرف"، ولذا ظهرت النسبة كما هو واضح في الجدول.

الجدول 3: يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة

النسبة المئوية	المستوى التعليمي
02,95%	محظري
11,76%	الثانوية العامة
85,29%	جامعي
100,00%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراصة الميدانية

كشفت المعطيات أعلاه عن هيمنة واضحة للفئة المتحصلة على تعليم جامعي بنسبة بلغت

تمهيدا لتفريغها وتحليلها. وفي الفترة نفسها تم إجراء مقابلتان نوعيتان مع محامي، وناشطة حقوقية.

7. عرض وتحليل بيانات الدراصة

بناء على أهداف الدراصة فإننا في هذا الجزء نستعرض نتائج الدراصة الميدانية واستنطاقها وعرضها في جداول وأشكال بيانية يسهل فهمها واستيعابها انطلاقا من البيانات المتحصل عليها من قبل المبحوثين، وذلك على النحو الآتي:

7.1. الخصائص الاجتماعية للعينة

الجدول 1: يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئات العمرية	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	20,59%
من 30 - 40 سنة	67,65%
41 سنة فما فوق	11,76%
المجموع	100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراصة الميدانية

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر، حيث تم تصنيف المستجوبين في ثلاث فئات عمرية، وقد سجلت الفئة العمرية 30 - 40 سنة هي أعلى نسبة، حيث بلغت 67,65%، تلتها على الترتيب فئة الشباب دون 30 سنة حيث بلغت 20,59%. بينما لم تتجاوز الفئة العمرية 41 سنة فما فوق سوى نسبة 11,75%.

ويعزى التركيز العددي ضمن الفئتين العمريتين الأوليتين إلى طبيعة المجتمع الموريتاني الفتية، والتي تتسم بارتفاع نسبة فئة الشباب مقارنة بنسبة الكهول والشيوخ، وهو ما تؤكد المعطيات الإحصائية الرسمية، كما أن التوجه المنهجي

5,88% لكل منهما، بينما سجلت كل من نواذيبو، تيرس زمور، كوركول، والحوض الشرقي نسبة مدنية بلغت 02,94% لكل ولاية. في غياب تام لولايات أخرى.

يظهر هذا التفاوت الجغرافي حضورا لافتا للعاصمة التي تعد مركزا إداريا واقتصاديا فاجتماعيا، وتحتضن النسبة الأوفر من السكان النشطين ثقافيا واجتماعيا، كما أن وفرة فرص التعليم وتوافر وسائل الاتصال ومراكز البحث في نواكشوط يجعل من هذه المدينة مجالا مفضلا لاستهداف العينة.

الجدول 4: يبين توزيع أفراد العينة حسب الوضع الاقتصادي للأسرة

الوضع الاقتصادي للأسرة	النسبة المئوية
منخفض	17,65%
متوسط	76,47%
عالي	05,88%
المجموع	100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

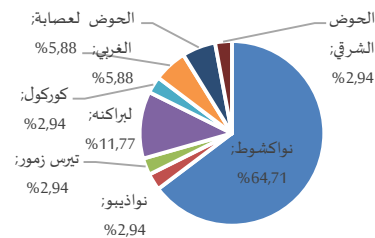
أما فيما يخص الوضع الاقتصادي للأسر التي ينتمي إليها أفراد العينة، فقد أظهر الجدول أعلاه تمركزا كبيرا لفئة الدخل المتوسط بنسبة 76,47%، مقابل 17,65% من ذوي الوضع الاقتصادي المنخفض، بينما لم تتجاوز نسبة ذوي الدخل المرتفع سوى نسبة 05,88%.

هذا التوزيع يظهر حضورا لافتا للفئة المتوسطة، وهي الفئة الأكثر ارتباطا بفضاءات التعليم، وذات

85,29% تلتها فئة الحاصلين على مستوى التعليم الثانوي بنسبة 11,76%، في حين لم تتجاوز نسبة الأفراد ذوي الخلفية المحظية 02,95% من عموم المبحوثين.

هذا التوزيع يظهر تفوقا واضحا للتعليم الحديث على حساب التعليم التقليدي، وهو ما يؤكد أن الجامعة باتت تشكل الفضاء المركزي لإنتاج النخب وتساهم في تشكيل التمثيلات حول الظواهر الاجتماعية، مقارنة بالمحاضر التي ظل تأثيرا قائما في مجالات جغرافية محددة. كما أنه قد يؤكد على تحيز منهجي مرتبط بالخلفية المعرفة المستهدفة في الدراسة والتي تفرض حدا أدنى من الاطلاع النظري الذي يسمح ببناء مواقف اجتماعية واعية حول الظاهرة.

الشكل 1: يبين توزيع أفراد العينة حسب منطقة السكن



المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب منطقة السكن، فيظهر من الشكل أعلاه تركزا ملحوظا لسكان العاصمة الذي يمثلون 64,71% من إجمالي العينة. في حين جاءت تمثيلات باقي الولايات التي شملتها الدراسة على النحو الآتي: لبراكنة 11,77%، لعصابة والحوض الغربي

قابلية للانخراط في النقاشات المجتمعية حول الظواهر وبالتالي تشكيل تمثيلات واعية، أما الفئة المنخفضة الدخل رغم تمثيلها العددي فإنها اجتماعيا الفضاء الأكثر عرضة لمخاطر الهشاشة والتهميش، وبالتالي فإن تمثالتها حول الظاهرة محكومة بسياقات الفقر وضعف الحماية الاجتماعية.

7.2. الاغتصاب وفقا لتمثيلات المجتمع

الموريتاني

أظهرت إجابات العينة على السؤال المتعلق بتعريف الاغتصاب وجود وعي متفاوت بمفهوم الاغتصاب، يتأرجح بين تصورات قانونية، وأخرى دينية/ أخلاقية، وأحيانا نماذج تفسيرية متأثرة بالسياق الثقافي المحلي. وقد أجمعت أغلبية المبحوثين على أن الاغتصاب يفهم باعتباره شكلا من أشكال العنف الجنسي القسري الذي يتم في غياب الرضا الصريح، سواء اكتمل الفعل أم لا، أو صاحبه إكراه جسدي أو معنوي أو تهديد بغض النظر عن شكله.

الجدول 5: يبين توزيع أفراد العينة حسب النظرة للاغتصاب

مدى انتشار الظاهرة	النسبة المئوية
لا يزال محدود	20,59%
منتشر	52,94%
منتشر جدا	26,47%
المجموع	100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

فيما يخص وعي المبحوثين بمدى انتشار ظاهرة الاغتصاب في المجتمع الموريتاني، أفادت نسبة 52,94% من العينة أن الظاهرة "منتشرة"، بينما أوضحت نسبة 26,47% أنها "منتشرة جدا". أما نسبة 20,59% فقد اعتبرت أن انتشارها لا يزال "محدودا".

وتعكس هذه المعطيات درجة من الوعي الجمعي بخطورة الظاهرة واتساع رقعتهما مما يمثل تهديدا للنسيج الاجتماعي والتماسك الأسري. وقد يفهم ارتفاع نسبة من يعتبرون الظاهرة منتشرة جدا إلى انتقال الاغتصاب من كونه مجرد سلوك منحرف إلى تجل لعنف بنيوي متعدد الأبعاد. وهو توجه تؤكد الناشطة الحقوقية آمنة المختار (مقابلة شخصية 15 إبريل 2025)، إذ تعتبر أن ظاهرة الاغتصاب وُجد في المجتمع منذ بداية الدولة المدنية، وأن التكلم المجتمعي حوله هو ما كان يحول دون ظهوره بشكل علني. أما الفئة التي تقلل من انتشار الظاهرة فقد يفهم ذلك في إطار الحيز الجغرافي الذي تنتمي إليه.

وقد أظهرت إجابات المبحوثين تباينا واضحا في تفسيرهم لأسباب ظاهرة الاغتصاب في المجتمع الموريتاني، لكن ورغم تعددها يمكن تصنيفها في عدة عوامل اجتماعية (تراجع دور الأسرة وضعف الرقابة الأبوية)، اقتصادية (تأثيرات الفقر والهشاشة وانتشار المخدرات)، ثقافية (انهيار المنظومة القيمية للمجتمع بفعل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي)، دينية (ضعف الوازع الديني والأخلاقي عند الجناة)، وأمنية (ضعف الأجهزة الأمنية وغياب الردع القانوني)، هذه الإجابات

70,59%	نعم يتأثر سلبا
29,41%	لا يتأثر
0,00%	لا أعلم
100,00%	المجموع

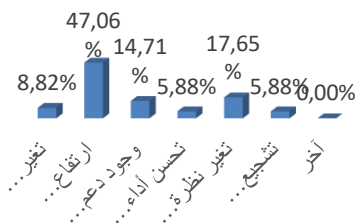
المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

من خلال الجدول أعلاه فقد عبرت نسبة 70,59% من المبحوثين عن اعتقادهم بأن شرف الأسرة يتأثر سلبا في حال تعرضت إحدى بناتها للاغتصاب، مقابل 29,41% تعتقد بأنه لا يتأثر.

تبرز هذه البيانات حضورا قويا لمفهوم "الشرف" بوصفه رمزا جماعيا مرتبطا بجسد المرأة وسلوكها، لا قيمة فردية مستقلة، ومن هنا يعاد إنتاج الوصم الاجتماعي للأسرة بكاملها، لا باعتبارها متضامنة مع الضحية، وإنما بوصفها مسؤولة عن فشل "الضبط الأخلاقي" وكأن الضحية هي المسؤولة عما حدث. جدير بالذكر أن ردة الفعل هذه مشتركة بين كل المكونات الاجتماعية، بل تكاد تنسحب على المجتمعات المغاربية والإفريقية، التي تضع معايير ثقافية تربط شرف الأسرة بعذرية الفتاة. (RFLD, 2025)

وعلى النقيض من ذلك تظهر نسبة 29,41% بداية تخلخل تلك التصورات التقليدية.

الشكل 2: يبين أسباب تزايد معدلات التبليغ عن الاغتصاب



تعكس إدراكا جماعيا لطبيعة الظاهرة التي لا يمكن إرجاعها أو تفسيرها بسبب واحد.

الجدول 6: يبين أسباب الاغتصاب بين الماضي والحاضر

أسباب الاغتصاب	النسبة المئوية
تختلف	79,41%
لا، إنها نفس الأسباب	20,59%
المجموع	100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

أما فيما يتعلق بتصورات أفراد العينة حول أسباب ظاهرة الاغتصاب بين الماضي والحاضر، فقد أظهرت النتائج أن نسبة 79,41% منهم يعتقدون أن أسباب الظاهرة قد تغيرت بين الماضي والحاضر، مقابل 20,59% يرون أن الأسباب لم تتغير. وهنا يظهر وعي اجتماعي بالطبيعة المتحولة للعنف الجنسي عبر الزمن، إذ لم يعد ينظر إليه كحادثة ناتجة عن دوافع فردية، وإنما كنتاج لسياقات سوسيو ثقافية متغيرة. (Hunnicut, 2009). ولذا فإن غالبية المبحوثين يدركون أن التحولات التي عرفها المجتمع الموريتاني (تغير بنية الأسرة، تراجع الضبط الاجتماعي التقليدي، وانتشار المخدرات...) قد ساهمت في إعادة تشكيل العوامل المؤدية للاغتصاب، بما يعكس انتقال المجتمع من منظومة قيم تقليدية إلى بنية اجتماعية أكثر هشاشة وتفككا.

الجدول 7: يبين نظرة العينة حول شرف الأسرة

النسبة المئوية	النظرة لأسرة الضحية
----------------	---------------------

المجموع	100,00%
المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية	

وحول تأثير الإعلام على تغير نظرة المجتمع للاغتصاب، أفادت نسبة 32,35% من أفراد العينة بأن الإعلام أثر بشكل كبير في هذا الجانب، في حين رأت نسبة 61,77% أن تأثيره كان محدودا، بينما عبرت نسبة 05,88% فقط عن اعتقادها بأن الإعلام لم يكن له أي تأثير. من هنا يكمن أن نلمح وجود فجوة بين الأدوار المفترضة لوسائل الإعلام وأدائها الفعلي فيما يتعلق بالعنف الجنسي، فبالرغم من تناول موضوع الاغتصاب في بعض القنوات الإعلامية، إلا أن طريقة تناول كانت سطحية وغير متخصصة، مما أدى إلى تراجع مستوى التأثير.

7.3. مواقف الأسرة تجاه الضحايا

الجدول 9: يبين ردة فعل الأسرة تجاه الاغتصاب

ردة فعل الأسرة	النسبة المئوية
التكتم	29,41%
التسوية خارج القضاء	44,12%
اللجوء للقضاء	20,59%
آخر	05,88%
المجموع	100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

يظهر الجدول 9 تباين ردود فعل الأسر الموريتانية إزاء واقعة الاغتصاب، حيث عبرت نسبة 44,12% من عينة الدراسة بأن الأسر تعتمد آلية التسوية خارج القضاء، تلتها على الترتيب نسبة 29,41% معتبرة أن ردة الفعل الأسرية تتمثل غالبا في التكتم على الواقعة، في حين اعتبرت

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

يظهر من الرسم البياني أعلاه أن نسبة 47,06% من عينة الدراسة تعزي تزايد معدلات الإبلاغ إلى ارتفاع نسبة الوعي المجتمعي، وهو ما يعكس تحسنا في الإدراك الجماعي لخطورة الظاهرة، وهو ما أكده المحامي العيد محمد مبارك في مقابلته. وقد أشارت نسبة 17,65% إلى أن تبدل نظرة الأسرة "للعار" المرتبط بالتبليغ ساهم في كسر حاجز الصمت، لتعززه نسبة 08,82% والتي أوضحت أن السبب راجع إلى تغير النظرة الاجتماعية للضحايا، بينما رأت نسبة 14,71% من المستجوبين أن الفضل يعود إلى دعم منظمات المجتمع المدني، وقد اعتبرت نسبة 05,88% أن تحسن أداء الأجهزة الأمنية والقضائية شجع على الإبلاغ، واعتبرت نسبة مماثلة أن تشجيع بعض الفاحصات على البوح والمطالبة بالحقوق هو ما شجع أخريات على اتخاذ مواقف مشابهة.

هذه البيانات مجمعة تظهر أن ارتفاع التبليغ عن الاغتصاب يدل على تحول وتبدل في التصورات الاجتماعية التقليدية للاغتصاب، ويؤكد على أن التصدي له يقوم على المواجهة لا على الإنكار.

الجدول 8: يبين مدى تأثير الإعلام على نظرة المجتمع للاغتصاب

مدى تأثير الإعلام	النسبة المئوية
نعم أثر كثيرا	32,35%
تأثير محدود	61,77%
لا لم يؤثر	05,88%

التقليدية تلعب دورا مهما في تكريس هذا الصمت خاصة إذا كان الجاني من نفس العائلة أو القبيلة.

كما أظهرت إجابات المبحوثين تباينا واضحا في تصوراتهم لموقف الأسرة في حال تعرضت إحدى قريباتهم لحادثة اغتصاب، حيث توزعت المواقف بين التضامن الكلي مع الضحية، والتكتم الكلي خوفا من الفضيحة والعار، والعداء الضمني للضحية نفسها بوصفها تهدد سمعة الأسرة. رغم أن بعض أجوبة المبحوثين عكس مستوى من الوعي بضرورة دعم الضحية نفسيا وقانونيا وتشجيعها على التبليغ من أجل الحصول على حقوقها، فإن جانبا من الإجابات أبان عن أن ازدراء الضحية والتعامل معها كعيب اجتماعي هو المنطق السليم، وهذا الفعل يكرس العنف الرمزي ضد الناجيات من الاغتصاب. وقد أظهرت إجابات أخرى نوعا من الحيرة بين صون سمعة الأسرة من خلال التكتم، والسعي لتحقيق العدالة عبر التبليغ والمتابعة القانونية للجاني.

وكشفت إجابات المبحوثين عن تنوع دافع دعم الأسرة لضحية الاغتصاب، حيث برزت دوافع الانتماء العائلي والروابط الوجدانية، باعتبار الضحية جزء لا يتجزأ من الأسرة، وقد أظهر جزء من المبحوثين وعيا متزايدا بكون الضحية غير مذنبية وليست مسؤولة عما حدث. من جهة أخرى أظهرت بعض الإجابات ضرورة الاهتمام بالجانب النفسي للضحية من أجل حمايتها من الانهيار وإعادة دمجها اجتماعيا، وهذه الإجابات تحمل

نسبة أقل 20,59% أن الأسر تلجأ للقضاء، وهذه النسبة تعبر عن تبدل تمثل الأسرة إزاء الاغتصاب بينما أعربت نسبة 05,88% عن ردود فعل أخرى.

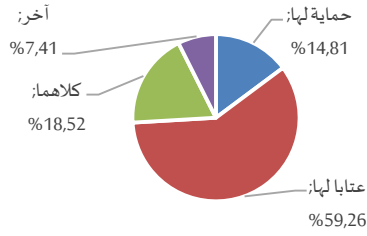
بناء على هذه البيانات يمكن ملاحظة هيمنة "أنماط الاستجابة التقليدية" التي تتمثل في التكتم والتسويات الاجتماعية خارج إطار القضاء، وهو ما يكرس العنف بطريقة ربما لا تكون مقصودة، وإنما تستهدف حل النزاع عن طريق تدخل الأعيان والوجهاء التقليديون. وفي المقابل تعكس نسبة 20,59% تحولا نسبيا في المخيلة الاجتماعية، وتكرس ثقافة اللجوء للمؤسسات الرسمية باعتبارها الضامن للعدالة الاجتماعية. وقد أرجع المحامي العيد (مقابلة شخصية، 08 إبريل 2025) هذا التحول إلى ارتفاع نسبة الوعي، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تحسن أداء مؤسسات الدولة (الشرطة، القضاء).

وقد أبرزت إجابات المبحوثين على السؤال المتعلق بدوافع الأسرة للتكتم حضورا قويا لمفهوم "الشرف" كعنصر مركزي في الوعي الجمعي، وبالتالي فإن الضحية تجد نفسها مصنفة لا كمتضررة، بل كعنصر مهدد لشرف العائلة ومكانتها الاجتماعية، ولا أدل على ذلك من تكرار "الخوف من الفضيحة والعار، والنظرة السلبية للمجتمع" ضمن إجابات المبحوثين كأسباب مباشرة من شأنها تكريس ثقافة الصمت وإعطاء الجناة فرصة للهروب من الملاحقة القضائية. كما كشفت إجابات المبحوثين أيضا أن البنى

تظهر هذه المعطيات أن الوصم الاجتماعي لا يزال حاضرا بقوة في التعامل مع ضحايا الاغتصاب، حيث يتم تحميلهن في كثير من الحالات مسؤولية ما جرى، وبدل إحاطتهن بالتعاطف يتم اتهامهن ضمنيا وبشكل مباشر، ويمكن ملاحظة ذلك في الإقصاء الرمزي من دوائر الثقة، الزواج، العمل، والاندماج الأسري. أما الفئة التي ترى أن العزل يحدث أحيانا، فتفيد بوجود تفاوتات ثقافية ومجالية، في مقابل ذلك تنفي نسبة 20,59% وجود العزل الاجتماعي، وهي بذلك تعكس تحول – ولو جزئي – في الوعي الاجتماعي. من هنا يمكن القول إن التعامل مع ضحايا الاغتصاب متذبذب بين منطق الصمت والصوم ومنطق التضامن.

الشكل 3: يبين تبرير دوافع العزل الذي قد

تعرض له الضحية



المصدر: من إعداد الباحثين – الدراسة الميدانية

يبين الشكل أعلاه تفسيرات المبحوثين لدوافع العزل، وقد بينت نسبة 59,26% من عينة الدراسة أن هذا العزل يمارس على سبيل العتاب واللوم، في مقابل ذلك أعربت نسبة 14,81% أن العزل دافعه حماية الضحية وتجنبها الأذى النفسي والاجتماعي، أما نسبة 18,52% فقد رأت أن العزل يجمع بين اللوم والحماية معا، وهو ما يعكس نوعا من تشابك المشاعر الأخلاقية مع

مؤشرات إيجابية على تنامي الوعي النفسي والاجتماعي بخطورة صدمة الاغتصاب.

وردا على سؤال "ما الذي قد يدفع الأسرة أحيانا إلى لوم الضحية بعد الحادثة؟" جاءت إجابات المبحوثين متنوعة، وفي مجملها تؤكد أن اللوم لا يصدر عن موقف عدائي تجاه الضحية، وإنما ينجم عن تفاعل بين عدة عوامل متداخلة تتمثل أساسا في الجهل الثقافي، والخوف من الوصم الاجتماعي، حيث أشار غالبية المبحوثين إلى أن بعض الأسر تعتمد إلى تحميل الضحية جزء من المسؤولية إذا عرف عنها سلوك غير منضبط ومناف للأعراف الاجتماعية قبل الحادثة.

الجدول 10: يبين التعامل مع ضحية الاغتصاب في المجتمع الموريتاني

التعامل مع الضحايا	النسبة المئوية
نعم	17,65%
أحيانا	61,76%
لا	20,59%
المجموع	100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين – الدراسة الميدانية

وفيما يتعلق بالتعامل مع ضحية الاغتصاب في المجتمع الموريتاني أظهرت النتائج أن نسبة 17,65% من المبحوثين يرون أن الضحية تتعرض للعزل مباشرة، بينما اعتبرت نسبة 61,76% أن العزل يحدث أحيانا تبعا للسياق، في حين ترى نسبة 20,59% أن المجتمع لا يمارس أي شكل من أشكال العزل أو الإقصاء تجاه الضحية.

الجدول 12: يبين دور العادات في تشكل موقف الأسرة

النسبة المئوية	دور العادات والتقاليد
85,30%	نعم
0,00%	لا
14,70%	لا أعلم
100,00%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

تشير المعطيات الظاهرة في الجدول أعلاه أن الغالبية الساحقة من المبحوثين 85,30% يقرون بالدور الذي تلعبه التقاليد المجتمعية في تشكيل موقف الأسرة من ضحية الاغتصاب، مقابل غياب تام لأي رفض لهذا التأثير، وهو ما يؤكد هيمنة النسق الثقافي التقليدي ومساهمة الفعالة في توجيه سلوك الأسرة بما تحويه من أفراد. ويتجلى من إجابات المبحوثين أن بعض الأسر تفضل الاحتكام إلى الأعراف والتسويات القبلية بدل اللجوء للقضاء، خوفاً من الوصم الاجتماعي وحفاظاً على الرمزية الاجتماعية، غير أن بعض المشاركين في الدراسة أشارا إلى إمكانية وجود مساحات داخل التقاليد يمكن توظيفها إيجابياً، خاصة في البيئات الأكثر وعياً.

الجدول 13: يبين نظرة الجيران لأسرة الضحية

النسبة المئوية	نظرة الجيران
44,12%	نعم
55,88%	أحياناً
0,00%	لا

الحسابات الرمزية للأسرة والمجتمع. بينما أرجعت نسبة 07,41% العزل إلى دوافع أخرى. وقد يفهم من هذه المعطيات أن العزل لا يمارس دائماً بشكل عدائي، وإنما قد يحصل بدافع الحماية.

7.4. العوامل التي تؤثر على مواقف

الأسرة تجاه ضحايا الاغتصاب

الجدول 11: يبين المؤثرات على موقف الأسرة

النسبة المئوية	المؤثرات
17,65%	محاولة الأسرة إبراء ذمتها
35,29%	العادات والتقاليد
47,06%	الخوف من الوصم
100,00%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

يشير الجدول إلى أن موقف الأسرة من ضحية الاغتصاب يتحدد بناءً على عدة مؤثرات، وقد صرحت نسبة 47,06% من المشاركين أن الخوف من الوصم الاجتماعي هو أبرز العوامل المشكلة لردة فعل الأسرة، وهو ما أكدته المحامي العبد في مقابلته. هذا التصرف يعكس قوة الرقابة المجتمعية، أما نسبة 35,29% من المبحوثين فقد أرجعت مواقف الأسرة إلى العادات والتقاليد، بينما أفادت نسبة 17,65% بأن بعض الأسر تتبنى مواقف تبريرية تنصلية تجاه الضحية، في محاولة منها لإبراء ذمتها أمام المجتمع، لتجنب تحميلها مسؤولية جماعية عما جرى. وهنا تكون الضحية عرضة بالإضافة إلى العنف الأولي إلى عنف ثان متجدد يتمثل في اللوم والإقصاء.

المجموع

100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

يوضح الرسم البياني تبيان مواقف الأقارب من ضحايا الاغتصاب، ويكشف قدرا من الانقسام الداخلي بين الدعم والضغط واللوم، مما يعكس بجلاء بنية الثقافة التقليدية للمجتمع الموريتاني، ففي حين تقدم نسبة 26,47% الدعم والمساندة، فإن 35,29% يحملون اللوم للأسرة والضحية، بينما 17,71% يمارسون ضغوطا من أجل التستر، في حين تسعى 05,88% إلى التسوية خارج الإطار القانوني. هذه الأرقام مجمعة تشير إلى أن معظم الأقارب يتفاعلون مع الحادثة بشكل سلبي. إما عبر الصمت، أو تحميل المسؤولية للأسرة والضحية.

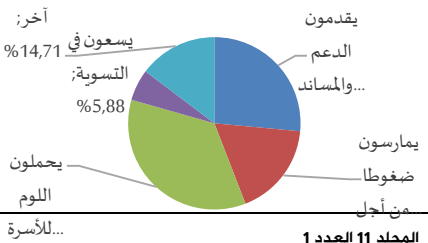
من جهة أخرى تفتح نسبة 14,71% المجال أمام احتمالات متعددة كالتيفاعل السلبي غير المعلن، أو الحياد، أو حتى تردد المبحوثين في الإدلاء بإجابات حول هذا السؤال. من هنا يلاحظ أن الأقارب لا يشكلون دائما حاضنة آمنة للضحية.

وحول السؤال الرامي إلى قياس تأثير المستوى التعليمي للأسرة على استجابتها مع الضحية، فقد عبرت عينة الدراسة بنسبة 100% بأن المستوى التعليمي للأسرة يؤثر على نوع الاستجابة مع ضحية الاغتصاب، والمقصود هنا بالتعليم هو التعليم العصري، فكلما كانت الأسرة تمتلك مستوى أعلى من التعليم العصري كلما كانت ردود أفعالها عقلانية وواعية وأقرب إلى منطق الاحتواء، ويرجع ذلك بالأساس إلى قدرة أفراد

تظهر معطيات الجدول أعلاه أن عموم عينة الدراسة يرون أن نظرة الجيران لأسرة الضحية تتغير وإن بدرجات متفاوتة، حيث اعتبرت نسبة 44,12% أن نظرة الجيران تتغير دائما، بينما أفادت نسبة 55,88% أن النظرة تتغير أحيانا، في غياب تام لمن ينفون عدم تغيرها. وهذا يدل على وجود وصم اجتماعي لا يقتصر على الضحية وحدها بل يشمل كل أفراد أسرتها، ويكشف عن تغلغل ثقافة "العار" في الذاكرة الجمعية، التي ترى أن الحادثة تمس شرف الأسرة قبل الفرد.

وفيما يتعلق بتأثير نظرة الجيران على موقف الأسرة من الضحية فقد ارتأى غالبية أفراد العينة أن نظرة الجيران لها تأثير قوي وحاسم على موقف الأسرة من الضحية، وهذا ما أكدته نسبة 94,12% من المبحوثين معتبرين أن نظرة الجيران تؤثر بدرجات متفاوتة. في مقابل نسبة قليلة 05,88% تعتبر أن نظرة الجيران لا تؤثر وأن الأسرة تتصرف بكامل الاستقلالية. إلا أن المعطيات المتحصل عليها تؤكد أن موقف الأسرة من الضحية لا ينبع من قناعة ذاتية بقدر ما هو نتاج للتفاعلات الاجتماعية.

الشكل 4: يبين تفاعل الأقارب مع الضحية وأسرته



نعم يؤثر	85,29%
لا يؤثر	14,71%
المجموع	100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

أبانت معطيات الجدول أعلاه أن نسبة 85,29% من المبحوثين يرون أن المستوى التعليمي للضحية يؤثر على طريقة تعامل الأسرة معها، بينما اعتبرت نسبة 14,71% منهم أن نوع استجابة الأسرة لا يتأثر بهذا العامل. غير أن هذه البيانات تعكس وجود تراتب رمزي، حيث يمنح للضحيا ذوات المستوى التعليمي نوع من الاعتراف الجماعي، في مقابل الوصم الذي قد تتعرض له ضحية ذات مستوى تعليمي منخفض.

الجدول 16: يبين تأثير الحالة الاجتماعية للضحية على تعامل الأسرة معها

النسبة المئوية	تأثير الحالة الاجتماعية
41,18%	تؤثر كثيرا
50,00%	تؤثر
08,82%	لا تؤثر
100,00%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

تظهر بيانات الجدول أعلاه أن نسبة 41,18% من المبحوثين يعتقدون أن الحالة الاجتماعية للضحية تؤثر كثيرا على طريقة تعامل الأسرة معها، تلتها نسبة 50,00% أوضحت أنها تؤثر إلى حد ما، مقابل 08,82% فقط من أفراد عينة الدراسة اعتبروا أنها لا تؤثر إطلاقا.

الأسرة المتعلمين على فهم الظاهرة العام بعيدا تفسيراها التقليدية.

الجدول 14: يبين تأثير عمر الضحية على تعامل الأسرة معها

النسبة المئوية	تأثير عمر الضحية
58,82%	نعم
38,24%	أحيانا
02,94%	لا
100,00%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين - الدراسة الميدانية

تكشف معطيات الجدول أعلاه أن نسبة 58,82% من أفراد العينة يرون أن عمر الضحية دائما يؤثر على تعامل الأسرة معها، فيما أقرت نسبة 38,24% أنه يؤثر أحيانا، بينما اعتبرت نسبة ضئيلة 02,94% أن عمر الضحية لا يؤثر.

تشير هذه المعطيات إلى وجود حالة تمييزية في استجابات الأسر، حيث تُخضع الضحية لعملية تصنيف أخلاقي تبعا لعمرها، فكلما كانت الضحية صغيرة في السن اعتبرت ضحية حقيقية، وهو ما من شأنه أن يكسبها تعاطفا أسريا واجتماعيا، في حين تكون ردود الأفعال تجاه الضحية البالغة حذرة ويتخللها الشك أو اللوم الضمني.

الجدول 15: يبين تأثير المستوى التعليمي للضحية على تعامل الأسرة معها

النسبة المئوية	تأثير المستوى التعليمي للضحية
----------------	-------------------------------

أعيان ووجهاء تقليديون من أجل إنهاء القضية دون محاسبة قانونية للجاني.

8. مناقشة نتائج الدراسة

انطلاقاً من تحليل وتفسير البيانات الميدانية يمكن القول إن الثقافة المجتمعية بما تحمله من روافد تقليدية قد أثرت ولا تزال في تشكل مواقف الأسرة تجاه ضحايا الاغتصاب.

وقد أجمع المبحوثون على أن الاغتصاب عنف جنسي قسري يتم في غياب الرضا أيًا كانت وسيلته، وسواء اكتمل الفعل أو جزء منه، كما أوضح غالبيتهم أن ظاهرة الاغتصاب منتشرة إلى منتشرة جداً، رغم أن فئة منهم اعتبرت انتشار ظاهرة الاغتصاب لا يزال محدوداً. أما من حيث أسباب إنتشار هذه الظاهرة في المجتمع الموريتاني فتتجسر في أسباب اجتماعية (تراجع الرقابة الأسرية)، اقتصادية (الهشاشة والفقر)، ثقافية (تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على القيم المجتمعية)، وأمنية (ضعف الردع القانوني). وبحسب ما أوضح غالبية أفراد العينة فإن هذه الأسباب تغيرت بين الماضي والحاضر، في ظل تأكيد بعضهم أن الأسباب لا تزال هي ذاتها.

وأما فيما يتعلق بتجليات مواقف الأسرة تجاه ضحايا الاغتصاب فقد أوضحت الدراسة أن نسبة 44,12% يفضلون التسوية خارج القضاء، بينما 29,41% يفضلون التستر على الحادثة وقد تعددت دوافعهم وراء ذلك الصمت كالخوف من الوصم، والضغط العائلي أو القبلي، أما نسبة 20,59% قد أظهرت رغبتها في اللجوء للقضاء.

تبرز هذه البيانات حضور مفهوم الشرف العائلي المرتبط "بالبكرة"، إذ ينظر إلى الضحية المتزوجة على أنها أقل خطراً على سمعة العائلة من الضحية العزباء أو المطلقة، فالأولى وبحكم زواجها يفترض أنها مستقيمة السلوك وغير مسؤولة عما حدث لها، أما الثانية والثالثة وبحكم وجودها خارج إطار الزواج يضعهن ذلك موضع الشبهة والافتهام.

أما فيما يتعلق بدور الخطاب الديني في تشكيل موقف الأسرة من الضحية، فقد أظهرت إجابات المبحوثين تبايناً واضحاً في فهم الأفراد لدور الخطاب الديني، حيث يتأرجح بين التأثير الإيجابي كرافعة للدعم والمساندة ونصرة المظلوم، والتي تنبني على تعاليم الشريعة التي ترفع الإثم عن المكره وتوجب على المجتمع نصرة المظلوم ومساندته، وبين التأثير السلبي الناتج عن هيمنة العادات والتقاليد الاجتماعية على الأحكام الشرعية. وقد أجمع عامة المبحوثين أن الخطاب الديني قوة كامنة قوية التأثير إذا تم توظيفه بصيغة تعكس روح الشريعة.

وفيما يتعلق بدور مؤسسات الدولة (الشرطة، والقضاء) فقد عكست إجابات المبحوثين بشكل عام ضعف ثقة الأفراد في هذه المؤسسات، وذلك لمحدودية فعاليتها، وغياب العدالة وضعف الردع، إذ يرى العديد من المشاركين أن السلطة الفعلية لمؤسسات الدولة تقيد بها الأعراف والتقاليد الاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى تسويات عرفية وضغوط اجتماعية بالإضافة إلى تدخلات

وفيما يخص العوامل المؤثرة على مواقف الأسرة تجاه الضحايا فقد تمثلت في الأعراف والتقاليد، إذ تؤثر بقوة على مواقف الأسرة، وكذا تؤثر نظرة الجيران، ونفس الأمر ينطبق على الأقارب رغم التباين في مواقفهم بين الدعم واللوم والحياد، فإنهم يؤثرون على موقف الأسرة من الضحية.

هذا بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالضحية ذاتها تؤثر في شكل موقف الأسرة كالعمر، المستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية للضحية، حيث يختلف التعامل مع الضحية العزباء والمطلقة عن الضحية المتزوجة، على اعتبار أن هذه الأخيرة لا تمثل تهديدا حقيقيا لشرف العائلة.

9. خاتمة

تأسيسا على ما سبق أن ثمة جملة من التعقيدات الاجتماعية والثقافية التي تواجه الأسرة الموريتانية في التعامل مع ضحايا الاغتصاب، والتي تتأرجح بين الدعم والتضامن من جهة، وبين التكنم والتعتيم خشية وصم الاجتماعي من جهة أخرى. وقد أكدت نتائج الدراسة أن الأسرة الموريتانية لا تزال محكومة بقيم تقليدية مرتبطة بشرف الأسرة وسمعتها، وهو ما يؤدي إلى إعادة إنتاج ثقافة الصمت والعزلة الاجتماعية للضحايا، بغض النظر عما يترتب على ذلك من انعكاسات نفسية واجتماعية. في الوقت ذاته، كشفت نتائج الدراسة عن بعض التغيرات الاجتماعية الطفيفة تؤسس لتوجهات عند بعض الأسر نحو التبليغ واللجوء إلى القضاء، مدفوعة بارتفاع الوعي المجتمعي وتوجهات منظمات المجتمع المدني. كما أظهرت نتائج الدراسة تأثير

عوامل مثل المستوى التعليمي للأسرة والضحية، وعمر هذه الأخيرة، وحالتها الاجتماعية، وكذا الخطاب الديني في تشكيل مواقف الأسرة تجاه الضحايا. كما أظهرت وجود مؤشرات إيجابية على تزايد وعي اجتماعي جديد يسعى لتجاوز الوصم واللوم، ويدعو إلى حماية الضحايا ومساندتهم.

وفي ختام هذه الدراسة نخرج بتوصيات على أمل أن تساهم في زيادة الوعي الجمعي حول الظاهرة:

(1) إعداد وتطوير برامج توعوية شاملة تستهدف الأسرة والمجتمع ككل من خلال المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، لتفكيك المفاهيم الخاطئة حول مفهوم الاغتصاب ورفع الوعي بحقوق الضحايا وواجبات المجتمع تجاههم.

(2) زيادة فاعلية منظمات المجتمع المدني من خلال الدعم المالي والتقني لتوسيع نطاق خدماتها في تقديم الدعم النفسي القانوني والاجتماعي للضحايا وأسرهم، وتشجيع التنسيق بينها وبين مؤسسات الدولة لضمان استجابة فعالة.

(3) مراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بالاغتصاب مع تعزيز استقلالية القضاء وتوفير الحماية القانونية للضحايا، إلى جانب تشجيع الأسرة على اللجوء للقضاء بدلاً من التسويات العرفية.

(4) توظيف الخطاب الديني لرفض العنف بجميع أشكاله، وذلك بالتعاون مع الأئمة والخطباء لإعادة تصحيح القيم المرتبطة بالشرف بعيداً عن الوصم واللوم.

- mariatou-c-au-sujet-des-violences-sexuelles-au-senegal/
- Robert, F. B., & Talcot, P. (1956). *Family: Sociolization and Interaction Process* (1 ed.). London: Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781315824307>
- Suad, J. (1999). *Intimate Selving in Arab Families: Gender, Self, and Identity*. Syracuse University Press.
- Tazdait, F. (2018). *Viol et violence*. Topique, 2(143), pp. 31 - 44. <https://doi.org/10.3917/top.143.0031>
- World Health Organization. (2021). *Violence against women prevalence estimates, 2018*.
- داود بن درويش حلس. (2006). دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية. غزة: الجامعة الإسلامية.
- سعد سلمان المشهداني. (2019). منهجية البحث العلمي (الإصدار 1). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- سلطان الزيودي. (09, 2021). الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات (40).
- محمد عبيدات، محمد أبو نصار، و عقلة مبيضين. (1999). منهجية البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات (الإصدار 2). عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- 5) مساعدة وتشجيع الأسر على توفير بيئة آمنة للضحايا من خلال برامج دعم نفسي واجتماعي، وإعادة دمج الضحية داخل الأسرة والمجتمع.
- وهنا ندعو الباحثين إلى مزيد من الدراسات حول ظاهرة الاغتصاب وتداعياتها على الأسرة والمجتمع، مع التركيز على دراسات ميدانية دورية لرصد التغيرات في المواقف والتمثيلات الاجتماعية حول هذه الظاهرة.
10. قائمة المصادر والمراجع
- Brownmiller, S. (1975). *Against Our Will: Men, Women and Rape*. New York: Simon & Schuster.
- Easteal, P. (2011). What is Rape? *Australian Journal of Forensic Sciences*(1).
- George, P. M. (1949). *Social Structure* (1 ed.). Macmillan.
- Goffman, E. (1963). *Stigma: notes on the management of spoiled identity*. New York: Prentice-Hall.
- Hunnicutt, G. (2009). Varieties of Patriarchy and Violence Against Women. *Violence Against Women*, pp. 553 - 573. <https://doi.org/10.1177/1077801208331246>
- Pierre, B. (1998). *La domination masculine*. Seuil.
- RFLD. (2025, 11 13). *In the Media*. Retrieved from The Network of Wommen Leaders for Development : <https://rflgd.org/2025/01/01/dr->